TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.5
19 November 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية
الدورة الثانية
جنيف، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها الثانية
(١٧-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)

المقرر: السيد بيتكو باييف (بلغاريا)

المتحدثون:

رئيس الدورة الأولى للجنة
الرئيس (الفقرتان ٣ و١٦)
نائب الأمين العام للأونكتاد
الأمانة
بيرو عن (عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)
الولايات المتحدة الأمريكية (الفقرتان ١٥ و١٧)
سري لانكا (عن المجموعة الآسيوية والصين)
جنوب أفريقيا (عن المجموعة الأفريقية)
بنغلاديش (عن أقل البلدان نمواً)
لكسمبرغ (عن الاتحاد الأوروبي)
الجمهورية الدومينيكية
اللجنة الأوروبية

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section
Room E. 8102
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5657 or 5655

مقدمة

١- عقدت الدورة الثانية للجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية في قصر الأمم بجنيف من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وعقدت اللجنة أثناء الدورة ... جلسات عامة (الجلسة السادسة إلى .....) و..... جلسات غير رسمية.

البيانات الافتتاحية

٢- هنأ **رئيس اللجنة في دورتها الأولى** رئيس الدورة الثانية على انتخابه، وشكر جميع الوفود وأمانة الأونكتاد على دعمهما خلال الدورة الأولى. وقال إن بمقدور الدورة الثانية للجنة الإفادة من الأعمال التي جرت أثناء الدورة الأولى، وايضاً من نتائج الاجتماعات الأربعة للخبراء. وينبغي تحليل تقاريرها بعناية شديدة لقدرتها على مساعدة اللجنة في مهمتها الأساسية، وبالذات مساعدة الدول الأعضاء في صياغة سياساتها العامة. وقال إنه يأمل أن تثير المواضيع المطروحة على اجتماعات الخبراء في عام ١٩٩٨ الاهتمام وأن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدورة الثالثة. وينبغي للدورة الثانية للجنة أن تساعد في تحديد الدور الذي يتعين أن تستطيع لجان الأونكتاد أن تلعبه خاصة فيما يتصل باستعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٨.

٣- وقال **الرئيس** إن عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي يجريان في مسارين متوازيين. فمن جهة، تكثف الدول جهودها لوضع قواعد تحكم الأنشطة الاقتصادية. ومن جهة أخرى، وضع القطاع الخاص - والشركات عبر الوطنية بصفة خاصة - معايير ذاتية فيما يتصل بالتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. ولا يحدث أي تفاعل، في أغلب الأحيان، بين هذين المسارين المتوازيين. ويفاقم المشكلة تطاول الأمد الغالب على المفاوضات التي تجري بين الدول، وما ينجم عن ذلك من عدم اتصال التوافق في الآراء الذي يتوصل إليه بالموضوع في معظم الأحيان. يضاف إلى ذلك عدم عناية القطاع الخاص إلا فيما ندر بالآثار الاجتماعية عند وضع المعايير. وزاد من تعقيد هذه العملية اختلاف المصالح الاقتصادية فيما بين الدول، وغالباً الدول التي تضمها فئة تنموية واحدة، من مثل مجموعة البلدان الصناعية السبعة. ويصدق الشيء نفسه على المنظمات الدولية، وقد يكون من دواعي الثناء على الأونكتاد أنه يعمل جاهداً للفت الانتباه إلى البعد الاجتماعي لتحرير التجارة. وفي ضوء ما تقدم، ومن أجل التوصل إلى تحسين التساوق والتنسيق بين مختلف مسارات وضع القواعد الناظمة للأنشطة الاقتصادية العالمية، فإنه يتعين إنشاء واستخدام خطوط أفضل للاتصال والتفاهم فيما بين الأطراف المعنية. وبمقدور الأونكتاد ولجانه القيام بدور حاسم في هذا الصدد، باعتباره أقرب المحافل العالمية أخذاً بمنهج تتكامل فيه قضايا التجارة والتنمية. وقد بدأ القطاع الخاص يشترك في مداولات الأونكتاد الحكومية الدولية وينبغي أن يزداد هذا الاشتراك قوة.

٤- ورحب **نائب الأمين العام للأونكتاد** بالمشاركين في الدورة الثانية للجنة. وذكّر بنمو التجارة الدولية بخطى ناشطة منذ منتصف الثمانينات نتيجة للعولمة، وتعميق التقسيم الدولي للعمل، وما اقترن بذلك من نشوء أنماط انتاجية يتزايد فيها المنحى التدويلي. وقد زادت مشاركة البلدان النامية كمجموعة إلى حد كبير في تدفقات التجارة الدولية منذ الثمانينات، تصديراً أو استيراداً. يضاف إلى ذلك تضاعف التجارة فيما بين البلدان النامية أربع مرات تقريباً بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات، وان كان هذا الوضع ينطوي على سمة مقلقة، هي نزوع زيادة مشاركة البلدان النامية في تدفقات التجارة والاستثمار إلى التركز في بلدان وأقاليم معينة، مما ينذر بتهميش ذلك الصنف من البلدان التي لا تواتيها قدرتها الهيكلية على إمكان

اقتسام هذا النمو في الاستثمار والتجارة، لافتقارها إلى البنى التحتية الأساسية، العمرانية والبشرية، وابتلائها بمشاكل الديون الخارجية التي لاتبارحها.

٥- ولا بد من تحسين الوصول إلى الأسواق باعتبار ذلك عنصراً حاسماً في أية استراتيجية دولية تبغي تحويل التجارة إلى رافعة من روافع التنمية. وقد عززت عملية التحرير الجارية فرص التجارة الدولية. وإن كانت هناك قطاعات ومنتجات معنية - تهم البلدان النامية بصفة خاصة - لا تزال تسود فيها الذرى التعريفية العالية، هذا بينما ينحو التصعيد التعريفي الذي لا يزال على حاله بالنسبة للتجارة المرتكزة على السلع الأساسية إلى عرقلة التنويع والتجهيز. ولا تزال التدابير غير التعريفية تحبط، في غير هذين المجالين، التوسع التجاري. يضاف إلى ذلك استمرار تآكل هوامش التفضيل التي كانت تتمتع بها حتى الآن بلدان نامية كثيرة، مما يوجب توجيه الاهتمام لهذه المشكلة.

٦- وقد اتسمت ساحة التجارة الدولية بعمليات تفاوض تجاري دائبة على الأصعدة المتعددة الأطراف، والإقليمية ودون الإقليمية، وأيضا بتوسع سريع في التدفقات التجارية. ولا تزال تتابع، في كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات، مبادرات جديدة عديدة لتغيير الإطار المتعدد الأطراف، سواء كان ذلك في سياق جدول الأعمال البنيوي لمنظمة التجارة العالمية أو المفاوضات التي لم ينص عليها فيه. والأرجح من ثم أن يظل جدول أعمال التجارة الدولية معرضاً بقدر أكبر من الازدحام والتعقيد. وهذا يفرض على البلدان النامية تحديات صعبة. إذ يتعين عليها في الوقت الذي تبذل فيه قصارى جهدها للوصول إلى الفرص التجارية التي يتيحها السياق الجديد، وتطوع مؤسساتها للالتزامات المقطوعة، أن تضع لها جدول أعمال إيجابياً للمفاوضات التجارية الجارية والمقبلة. والمفروض أن يؤخذ في الاعتبار هنا مسألة عدم التساوق بين البلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة. لذا ينبغي أن يتسم النظام التجاري المتعدد الأطراف بقدر من المرونة يتيح تهيئة نوع من المعاملة التفاضلية بين مختلف الفعاليات.

الفصل الأول

التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٧- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لنظرها في البند ٣ من جدول الأعمال:

"التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية: دور الحكومات والمشاريع التجارية والمؤسسات - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/12)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتنويع الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية" (TD/B/COM.1/8-TD/B/COM.1/EM.2/3)

٨- وكانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لنظرها في البند ٤ من جدول الأعمال:

"طرق وسبل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/13)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعزيز قدرة البلدان النامية وتوسيع صادراتها في قطاع الخدمات: الخدمات الصحية" (TD/B/COM.1/7-TD/B/COM.1/EM.1/3)

٩- قال مدير البرامج الأقدم بشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية إن العولمة قد فتحت فرصاً جديدة للازدهار على نطاق عالمي. وأضاف قائلاً إن التحديات تتمثل، من منظور التنمية، في تعجيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتمكينها من الافادة من الفرص التجارية الجديدة. وأكد على أن التنويع يمثل تحدياً رئيسياً للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية. ولاحظ أيضاً أنه توجد قطاعات سجلت فيها البلدان النامية أداءً تصديرياً يتميز بالحيوية. ويمكن أن يستخدم تحليل قطاعات حيوية مختارة لزيادة معرفة الحواجز القائمة أمام توسيع الصادرات على جانبي الوصول إلى الأسواق والعرض، ولتحديد الاستجابات الاصلاحية في مجال السياسات العامة. وفي بيئة ما بعد جولة أوروغواي أصبح على البلدان النامية أن تعيد النظر في سياساتها قصد مواكبة الأوضاع الجديدة المتعددة الأطراف.

١٠- وأكد المتحدث على أهمية التجارة الدولية في الخدمات بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية. ولقد أشارت دراسة قطاع الخدمات الصحية الذي قام بها اجتماع خبراء الأونكتاد الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى تحديات وفرص عديدة للاقتصادات النامية. وبالاضافة إلى ذلك فإن شبكة الانترنت تتيح فرصاً جديدة لتوسيع التجارة في السلع والخدمات. ولاحظ أيضاً أن الشكوك تلقي بظلالها على مستقبل الترتيبات التجارية التفضيلية التقليدية. غير أنه حصل في نفس الوقت أن تعززت الأفضليات التجارية المقدمة لأقل البلدان نمواً في حالات عديدة.

١١- وفي الختام قال إن المفاوضات التجارية تشكل تحدياً هائلاً للعديد من البلدان النامية، وإن دعم تلك البلدان ضروري بهذا الخصوص.

١٢- وقال المتحدث باسم **مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي** (بيرو) إن المجموعة توافق على التقييم الوارد في الوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن البند ٣ من جدول الأعمال. وأشار إلى الجزء الختامي من هذه الوثيقة - "جدول أعمال للتنويع يقوم على المبادرة" - وتؤيد إمكانية تطبيقه على بلد في كل منطقة من المناطق النامية. وبالاضافة إلى ذلك فإنه يجب أن يدرج البعض من عناصره في أنشطة التعاون التقني. أما فيما يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية فأعرب عن خيبة أمل مجموعته من انسحاب بلد أوروبي هام.

١٣- ثم انتقل إلى البند ٤ من جدول الأعمال فأعرب عن قلق مجموعته إزاء استمرار الحواجز الحائلة دون الوصول إلى الأسواق، مثل الذرى التعريفية والتصعيد التعريفي والحواجز غير التعريفية، التي تعرض للخطر الوصول إلى الأسواق بالنسبة لبلدان نامية متزايدة القدرة على المنافسة. وأضاف أنه يجب النظر في تأثير الاطار المتعدد الأطراف الجديد على استراتيجيات التنمية الصناعية، وبشكل خاص في ضوء تعديل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الاعانات والتدابير التعويضية. وفيما يتعلق بالاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، قال إن برنامج التكامل ليست له أهمية من حيث التجارة، بما أن القيمة التجارية للمنتجات المتكاملة بالفعل منخفضة جداً. وبالاضافة إلى ذلك يجب أن تستخدم التدابير الوقائية بتقتير. وأضاف قائلاً إن عملية تحليل الاتفاق بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية مرضية. غير أنه من الأهمية بمكان أن تراعي المفاوضات التي ستبدأ في عام ١٩٩٩ معاملة البلدان النامية الخاصة والتفضيلية، ومزيد توفير فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لها، وتنفيذ القرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية.

١٤- ثم أشار إلى القطاعات التي ربما احتاجت إلى مزيد التحليل فقال إن قطاعي مصائد الأسماك والأثاث من الخشب لهما أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. فمصدرو هذه المنطقة يواجهون مشاكل في الوصول إلى الأسواق نتيجة لتأثير مجموعات الضغط والمنظمات غير الحكومية. أما فيما يتعلق بالخدمات فإن البلدان النامية ستضع على جدول أعمال المفاوضات المقبلة السياحة، والنقل البري والبحري، وخدمات برامج المعلومات. ولا بد أيضاً من دراسة طرق تطبيق المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويعد فضلاً عن ذلك الاتفاق على الضمانات في الخدمات أمراً ضرورياً. وتتعلق مسألة أخرى في مجال التجارة بالخدمات ذات الصلة بالتجارة الالكترونية. فالبلدان النامية تحتاج، قصد تحقيق قدرتها المحتملة على توسيع التجارة، إلى الوصول إلى الهياكل الأساسية في مجال المعلومات. ويجب

أن يعالج الأونكتاد هذه المسألة، بما في ذلك في أنشطته للمساعدة التقنية. ويجب أن يقوم فضلاً عن ذلك بدراسة العلاقة بين التجارة الالكترونية والملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

١٥- واقترح ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** تعديلاً على جدول الأعمال كيما يبدأ الاجتماع غير الرسمي فوراً، بدون أن تستمع اللجنة للبيانات الرسمية التي يدلي بها ممثلو الحكومات الأعضاء أو مجموعات التفاوض. وقال إن العديد من المسائل المثارة في البيانات الرسمية قد سبق أن أثير بالفعل في دورة مجلس التجارة التنمية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وقال إن من شأن تعديله أن يسمح للجنة بتخصيص ما يكفي من الوقت لإجراء مناقشات مستفيضة حول المسائل المحددة في الجدول الزمني لاجتماع اللجنة.

١٦- **الرئيس** أحاط علماً بالتعديل الذي اقترحه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ولكن قال إن بعض المشاركين من العواصم الوطنية لم تتح لهم الفرصة لحضور دورة مجلس التجارة والتنمية.

١٧- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه في الجلسة الاعلامية التي عقدت قبل اجتماع اللجنة بأسبوع لم يدر أي نقاش حول كيفية معالجة البيانات الرسمية في الجلسة العامة الحالية. فلو دار نقاش حول هذه المسألة لكان بإمكانه أن يثير إمكانية وضع جدول زمني من شأنه أن يسمح للجنة بالانتقال مباشرة إلى الجلسات غير الرسمية بعد افتتاح الدورة.

١٨- وعلّق على ثلاث مسائل كان قد أثارها مدير البرامج الأقدم بشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية في بيانه الاستهلالي. أولاً، وفيما يتعلق بالذرى التعريفية وعمليات التصعيد التعريفي لما بعد جولة أوروغواي فيما يتصل بالمنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، قال إن البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وعددها ٤٠ بلداً كان بإمكانها أن تبذل هي الأخرى قدراً أكبر بكثير من الجهود من أجل التحرير خلال مفاوضات جولة أوروغواي. واقترح أنه يكون من الأهمية بمكان، في إطار مثل المفاوضات التجارية المتعدد الأطراف، أن تشير هذه البلدان إلى استعدادها للقيام بتنازلات مقابل قدر أكبر من تحرير الأسواق في البلدان الأخرى. وسأل، ثانياً، عن الكيفية التي توصلت بها الأمانة إلى استنتاج أن "المعالجة بالصدمات" لا توجد فيما يتعلق بتعزيز قدرات التوريد التنافسية في قطاع الخدمات في البلدان النامية. وقال إن البلدان النامية تحتاج إلى تعجيل وليس إلى تخفيف سرعة جهودها الرامية إلى تحقيق مزيد من التحرير والعولمة، ملاحظاً أنه كانت هناك عدة حالات أظهرت أن العلاج بالصدمات له أحياناً أثر هام. وثالثاً، قال إن قائمة الموضوعات التي يمكن أن تتناولها اجتماعات أفرقة الخبراء في المستقبل، والتي قدمتها الأمانة، إنما هي مخيبة للآمال بعض الشيء. فالموضوعات في حاجة إلى أن تكون ذات وجهة أكثر عملية.

١٩- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (سري لانكا) إن التنويع في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية عامل رئيسي في التنمية ولا يمكن جعله متوقفاً على تحسُّن أسعار السلع الأساسية. وهناك أربع نقاط لها صلة وثيقة بذلك. أولاً، ليس التنويع نتيجة تلقائية وإنما هو جانب أساسي من جوانب التنمية الاقتصادية. ثانياً، لن تنجح جهود التنويع التي تبذلها البلدان النامية ما لم يرافقها دعم من البلدان المتقدمة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات ذات الصلة. ثالثاً، يحتاج التنويع المجدي إلى تحسين ظروف

الوصول إلى الأسواق. رابعاً، إن المساعدة التقنية لازمة لتيسير التنويع، ولكن يجب ألا تكون بديلاً لإيجاد ظروف أكثر ملاءمة للوصول إلى الأسواق، ورؤوس الأموال الأجنبية، والتكنولوجيا.

٢٠- ولقد أثبتت بعض البلدان في آسيا أن قطاع السلع الأساسية يمكن أن يكون أساساً لتنويع الاقتصاد وتحويله الهيكلي. وقد أشارت تجربتها إلى وجود مزيج صائب من الدعم الحكومي لقطاع السلع الأساسية مقترناً بمشاركة نشطة من جانب المشاريع التجارية من خلال المشاريع المشتركة. وأثبتت أيضاً أن الأمر يحتاج إلى سياسات تجارية وصناعية ملائمة قصد إزالة بعض القيود على جانب العرض. غير أن خيارات السياسات الانمائية الممكنة قد تقيدها الضوابط المتعددة الأطراف الجديدة، وهذه مسألة تبعث على قلق البلدان النامية. فالاعتماد على السلع الأساسية مشكلة متواصلة في العديد من البلدان النامية، والتنويع لازم بالنسبة لها من أجل الحد من خطر التهميش في الاقتصاد العالمي. وبهذا الخصوص يحتاج الأمر إلى أشكال جديدة من الدعم الدولي، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة للتجارة بالطرق الالكترونية، وذلك قصد التصدي للابتعاد عن الدعم الدولي بالنسبة لتدابير عديدة لدعم تنمية السلع الأساسية. وكذلك فإن نمط التعريفات المرتفعة والتصاعدية نسبياً المفروضة على السلع الأساسية المجهزة في البلدان المتقدمة تشكل حاجزاً هاماً أمام التنويع. ويجب أن تتصدى جهود التحرير المتعددة الأطراف في المستقبل للحواجز التعريفية وتُزيل هذه الحواجز في القطاعات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ويجب النظر إلى مسائل الوصول إلى الأسواق في سياق التنويع الأوسع. وبهذا الخصوص من الضروري أيضاً مزيد تحليل ودراسة طرق وسبل تعزيز استخدام الأفضليات التجارية القائمة مثل نظام الأفضليات المعمم، وسبل تحسين الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ، وذلك ليس بسبب الاتجاه نحو المزيد من المعاملة بالمثل والتدريج في البلدان المتلقية للأفضليات التجارية بقدر ما أنه بسبب تكاثر الترتيبات التجارية الإقليمية.

٢١- وتحرير الاقتصاد قد زاد من المنافسة، وهذه مسألة يمكن أن تواجهها البلدان النامية وذلك، في جملة أمور، من خلال الوصول إلى ما يفي بالغرض من المعلومات، والتمويل، وإدارة المخاطر. وكذلك فإن بناء قدرات انتاج فعالة يتطلب تعاوناً دولياً قصد زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية بشروط ميسرة، وتخفيف عبء الديون، وتوسيع البحث والتطوير والتعاون التكنولوجي، وتيسير العائدات والأسعار المربحة لصادرات البلدان النامية.

٢٢- وأخيراً فإن لقطاع الخدمات قدرة محتملة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. غير أن الحواجز القائمة حالياً أمام الوصول إلى الأسواق يجب التصدي لها، بما في ذلك الحواجز التي تحد من تنقل الأشخاص الطبيعيين، الذي يمكن أن يكون طريقة هامة للتوريد في الصفقات التصديرية للبلدان النامية. وفي نفس الوقت فإن تحرير قطاع الخدمات في البلدان النامية معقد ويتطلب توخي نهج حذر وتدريجي بما يمكّن البلدان من تحرير هذا القطاع وفقاً لطاقتها ومرحلة تنميتها.

٢٣- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (جنوب أفريقيا)، فيما يتعلق بالتنويع، إن أكثر من ٧٥ في المائة من القوة العاملة في أفريقيا تعمل في انتاج وتجارة السلع الأساسية. وفي نفس الوقت ظلت صادرات السلع الأساسية في أفريقيا راكدة وهبطت قيمتها الحقيقية بنسبة ٥٠ في المائة. وأضاف أن تآكل الحصة السوقية لمصدري السلع الأساسية الضعفاء على الأسواق العالمية إنما هو مصدر قلق. فهو يبيّن أن اصلاح السياسات المحلية شرط أساسي لنجاح تنويع السلع الأساسية، ولكن يجب أن ترافقه بيئة دولية داعمة. غير

أن خلافات يمكن أن تنشأ عن اختلاف أهداف السياسات العامة، وذلك مثلاً بين تعزيز الفعالية وخلق العمالة. وبالتالي فإن تجارب مختلف البلدان في معالجة أهداف السياسات العامة المتعارضة تحتاج إلى تحليل.

٢٤- واسترسل قائلاً إن تنويع الصادرات يظل هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية في البلدان الأفريقية، وبإمكان الأونكتاد والمجتمع الدولي المساعدة بعدد من الطرق. ومن بين هذه الطرق تقديم المساعدة، على أساس وطني أو إقليمي، في التنويع الرأسي والأفقي وكذلك في الطاقات البشرية ذات الصلة؛ وإنشاء آليات ذاتية التمويل لأنشطة تنويع السلع الأساسية، والقيام على نحو فعال بمعالجة القاعدة التكنولوجية الضعيفة، ومشاكل الوصول إلى الأسواق وسائر المسائل ذات الصلة بالسلع الأساسية.

٢٥- أما فيما يتعلق بتحسين فرص التصدير لسلع وخدمات البلدان النامية فقد أُعرب عن القلق إزاء رداءة وتدهور أداء أفريقيا مقارنة مع الاتجاه الايجابي في المناطق النامية الأخرى. ففي حين ارتفعت حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥ هبطت حصة أفريقيا من ٣ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وهذا الوضع لا يطاق ولا يمكن قبوله. وعلاوة على ذلك كان الاتجاه نفس الاتجاه فيما يتعلق بالنزعة الإقليمية في التجارة فيما بين البلدان النامية. ففي حين نمت التجارة داخل الأقاليم في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي هبطت التجارة داخل الأقاليم الأفريقية إلى معدل ٩ في المائة خلال النصف الأول من التسعينات. وكذلك فإن تشكيلة المنتجات والروابط التجارية في البلدان الأفريقية أبقت النزعة التقليدية المتمثلة في الميل إلى السلع الأولية وأسواق الشمال.

٢٦- ومضى قائلاً إن البلدان الأفريقية لا تزال متعهدة بمزيد التحرير دعماً لنمو الصادرات. غير أن الحواجز أمام الوصول إلى الأسواق والقيود المفروضة على جانب العرض تعرقل استغلال فرص التصدير. وعلى الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تحديد هذه الحواجز الحائلة دون الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك استخدام الأدوات الحمائية الجديدة مثل مكافحة الإغراق وتدابير الضمان، واقتراح طرق إزالتها. وعلى نحو مماثل يحتاج الأمر إلى تحديد القيود المفروضة على جانب العرض، وايجاد طرق وسبل معالجتها. ويجب استخدام ثورة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لتوسيع واستغلال الفرص التجارية. وبهذا الخصوص تُعد مسائل إقامة الهياكل الأساسية اللازمة وإمكانية الربط بالمعلومات والوصول إليها هامة بالنسبة للبلدان النامية. ويجب أن يظل الأونكتاد يساعد البلدان النامية لتعزيز قدراتها في قطاع الخدمات، بما في ذلك التجارة. ويجب أن تمتد هذه المساعدة أيضاً فتشمل عمليات التكامل الإقليمي، وبشكل خاص الاتحاد الاقتصادي الأفريقي الذي أنشأته معاهدة أبوجا.

٢٧- وقال المتحدث باسم **أقل البلدان نموا** (بنغلاديش) إن البندين ٣ و٤ مرتبطان مباشرة بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة من أجل تنمية تجارة أقل البلدان نموا، وهو الاجتماع الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي برعاية منظمة التجارة العالمية. واقترح في هذا الصدد أن تتبع المناقشات المتعلقة بالبندين ٣ و٤ بدقة ما تم تحديده واقتراحه في الاجتماع الرفيع المستوى. ورجا من الأونكتاد، في الوقت ذات، أن يقوم بأعمال تحضيرية للبنود التي سيعالجها الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارية العالمية، مع توجيه اهتمام خاص إلى تلك البنود الوثيقة الصلة بأقل البلدان نموا.

٢٨- وسرد المتحدث عددا من المسائل الوثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا وهي: '١' التنمية الزراعية؛ '٢' الاستثمار الأجنبي المباشر؛ '٣' المساعدة الإنمائية الرسمية؛ '٤' التجارة في الخدمات. وأشار أولا إلى **أقل البلدان نموا، تقرير ١٩٩٧**، فقال إن عددا كبيرا من أقل البلدان نموا قد طبق عدة تدابير للإصلاح الزراعي. ولاحظ مع ذلك أن تقلبات أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى الذروات التي بلغتها التعريفات الحالية وتصاعد التعريفات في البلدان المستوردة الرئيسية، ما زالت تضر بالصادرات الزراعية لأقل البلدان. وثانيا، قال إن نظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا قد تحررت بدرجة كبيرة في الأعوام الأخيرة، غير أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا ما زال ضئيلا على أحسن تقدير. ورأى أنه قد يلزم إعداد دراسة متعمقة على مستوى الحكومات والمشاريع لتحديد كيفية عكس هذا الاتجاه من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا. وثالثا، ذكّر اللجنة بأنه نظرا لما تواجهه أقل البلدان نموا من قيود مالية وتقنية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية فيما يتعلق بقدرة هذه البلدان على رسم سياساتها الإنمائية وتنفيذها. وأخيراً، فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، أعرب عن اعتقاده بأن حركة الأشخاص الطبيعيين في القطاعات المهنية ستشكل مسألة أساسية لأقل البلدان نموا، لأنها يمكن أن تمثل مصدرا رئيسيا لحصائل الصادرات لهذه البلدان. وقال إن باستطاعة الأونكتاد إجراء دراسات في هذا المجال، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

٢٩- واقترحت ممثلة **لكسمبرغ**، متحدثة بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، عقد دورة إعلامية للدول الأعضاء قبل كل اجتماع للجنة بثلاثة أسابيع، في إطار الإعداد لاجتماعات اللجنة. وقالت إن ذلك سيتيح وقتا كافيا لتحليل نتائج اجتماعات أفرقة الخبراء الأربعة، وآثارها المتعلقة بالسياسات على أنشطة اللجنة في المستقبل. ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يرى أن الأسبوع الذي أتيح له لم يكن كافيا لإجراء تحليل كامل للوثائق. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي سيوزع في مرحلة لاحقة اقتراحا خطيا يمكن إدراجه في تقرير اللجنة.

٣٠- وقال ممثل **الجمهورية الدومينيكية** إن وثائق المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بالغة الأهمية وتتفق مع الولاية المسندة إليها في ميدراند. وأشار إلى أن البلدان النامية ستحتاج إلى دعم للمرحلة الجديدة من المفاوضات التجارية الدولية المقرر استهلالها في عام ١٩٩٩ كجزء من 'جدول الأعمال البنيوي'.

٣١- وقال إن الجمهورية الدومينيكية تعتبر أن هناك أهمية بالغة لحصول البلدان النامية على الدعم في أربعة مجالات للتحليل. وأوضح أن المجالين الأولين هما تحليل التدابير غير التعريفية الجديدة التي طبقت منذ نهاية جولة أوروغواي بغية تحديد القواعد والنظم الملائمة لهذه التدابير، وتحليل آثار اتفاق الإعانات والتدابير التعويضية. وقال إن التحليل الثاني سيكون مناسب للغاية للبلدان النامية، نظرا لقرب انتهاء الفترة الانتقالية المتاحة لها وحاجتها إلى تحديد التدابير التي يتعين اللجوء إليها لتقليل الآثار السلبية التي يحتمل أن يحدثها تطبيق الاتفاق إلى الحد الأدنى. وذكر أن المجالين الآخرين هما تحليل مدى ملاءمة اتفاقات جولة أوروغواي لاتفاقات التكامل الجديدة، ولا سيما تلك التي تشمل بلدانا تتفاوت مستويات نموها؛ وتحليل طرق ووسائل تطبيق المادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بأسلوب فعال في الجولة الجديدة من المفاوضات المتعلقة بالخدمات، لتجنب المفاوضات بشأن كل قطاع على حدة والاستعاضة عنها بالمفاوضات الشاملة. وقال إن من المتوقع أن تسفر المفاوضات الأخيرة عن نتائج أكثر إنصافا من النتائج المتحققة أثناء الأعوام الثلاثة السابقة من المفاوضات الخاصة بالخدمات.

٣٢- وقال ممثل **الجماعة الأوروبية**، ردا على ممثل بيرو، إن قرار الانضمام إلى الصندوق المشترك للسلع الأساسية هو قرار للجماعة اعتمده مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. ومضى يقول إن الجماعة الأوروبية، العضو في الصندوق المشترك، لم تعلن قط انسحابها من الصندوق.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٣٣- افتتح السيد دانييل برنار، رئيس الدورة الأولى للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، الدورة الثانية للجنة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٤- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة السادسة المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد بوزورغمر زياران	(جمهورية إيران الإسلامية)
نواب الرئيس:	السيد أغوس ترميدزي	(اندونيسيا)
	السيد فيديريكو كويلو	(الجمهورية الدومينيكية)
	السيد هشام يوسف	(مصر)
	السيد ديتريش بارت	(المانيا)
	السيد بيتر جنكينز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
المقرر:	السيد بتكو بايف	(بلغاريا)

جيم - إقرارا جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- أقرت اللجنة، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/11. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة الثانية على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التنويع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية

٤- طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات

٥- تقارير الهيئات الفرعية للجنة

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

هاء - مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد بحسب الاقتضاء]

واو - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]